



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : الاتحاد

عنوان الموضوع : قيس سعيد يمدد الإجراءات الاستثنائية في تونس

تاريخ النشر : 03/09/2021

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الموضوع :

دفعت مجموعة من العوامل الرئيس التونسي، قيس سعيد، إلى تمديد العمل بالإجراءات المعلنة في 25 يوليو الماضي، التي شملت تجميد عمل البرلمان وإقالة رئيس الحكومة، هشام المشيشي، وفق دراسة جديدة. ورصدت دراسة صادرة عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أن «القرارات التصحيحية» التي أصدرها الرئيس سعيد، تستهدف بشكل أساسي مواصلة عملية الإصلاح على كل الصعد، وهي بحاجة لمزيد من الوقت، وفقاً لتقرير نشره موقع «سكاي نيوز». ويأتي على رأس قائمة الأسباب التي دفعت سعيد لإصدار أوامره بتمديد العمل بالإجراءات الاستثنائية حتى إشعار آخر، هو حاجته للمزيد من الوقت الكافي لترتيب أفكاره والتأني في اختيار الشخصية التي سيقوم بتكليفها من أجل تشكيل حكومة جديدة تركز على مواجهة الأزمة الاقتصادية، وما لها من تداعيات بالغة على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية داخل المجتمع. محاربة الفساد وتثوير الدراسة إلى أن السبب الثاني يتعلق بمحاربة الفساد. ويوضح الباحثون، أنه «يبدو أن الرئيس التونسي قيس سعيد يريد المحافظة على السلطة التنفيذية لتمكينه من تحقيق أهداف عدة، وعلى رأسها قطع شوط على صعيد التحقيقات الخاصة بملفات الفساد المالي والإداري والسياسي، فتمديد تجميد البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه كافة يساعده على تتابع أعضاء البرلمان كافة المتورطين في مثل هذه القضايا، خاصة أحزاب حركة النهضة وقلب تونس، حيث لا تزال التحقيقات الخاصة بتلقيهم تمويلات خارجية أثناء الانتخابات البرلمانية الأخيرة، قائمة». حماية «الداخلية» من الاختراق. يقول الباحثون «إن قرارات سعيد بتعيين 9 مسؤولين أمنيين كبار، بينهم سامي الجياوي، مديراً عاماً جديداً للمخابرات، ومحمد حسين مديراً عاماً للأمن العمومي، كما تم تعيين مكرم عقيد مديراً عاماً للقطب الأمني لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، قد يساعده في إحكام سيطرته على الأجهزة الأمنية، ومنع محاولات الأحزاب السياسية اختراق وزارة الداخلية، بما يمكنه من بسط سيطرته على السلطة التنفيذية خلال الفترة المقبلة». ووفق الدراسة، يتعلق الهدف الثالث بتصحيح الخناق على النهضة، فمن شأن تمديد القرارات الخاصة بتجميد البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه كافة، أن يزيد من الخناق المفروض على حركة النهضة، الذراع السياسية للإخوان وحلفائهم في الداخل والخارج، خاصة أن كل ما يشغل قيادات الحركة هو العودة للمشهد السياسي مرة أخرى. الدعم العربي والانشغال الأميركي. يتعلق الهدف الرابع والخامس باستمرار الدعم العربي لسعيد والانشغال الدولي بتطورات أفغانستان، حيث يرى الباحثون أن تطورات الأوضاع السياسية الراهنة في أفغانستان أدت إلى انشغال القوى الإقليمية والدولية عن مستجدات الأزمة السياسية داخل تونس، وبالتالي تخفيف حدة الضغوط الخارجية على الرئيس سعيد مقارنة بما كانت عليه قبل ذلك، خاصة الموقف الأميركي الذي يصر على سرعة إعادة البرلمان للعمل، بزعم الحفاظ على التجربة الديمقراطية في البلاد. وكان سعيد أصدر أمراً رئاسياً يقضي بالتمديد في التدابير الاستثنائية المتخذة بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 80 لسنة 2021 المتعلق بتعليق اختصاصات مجلس نواب الشعب ورفع الحصانة البرلمانية عن كل أعضائه، وذلك إلى غاية إشعار آخر. *لينك المقال في صحيفة الاتحاد